



فصل من كتاب لمحمد العلي سيصدر قريبا في بيروت بعنوان:

تجربة بولندا.. مشاهدات وانطباعات صحفي زائر لبولندا في زمن الربيع العربي

الخبرة البولندية؛ من "ديمقراطية النبلاء" إلى ديمقراطية الطبقة الوسطى الناضجة *

لقاؤنا الأول في وارسو كان **داخل** المعهد البولندي للشؤون العامة، وهو مؤسسة بحثية متخصصة يترأس مجلسها التنفيذي ياتشيك كوخارتشيك Jacek Kuchaczyk وهو باحث مخضرم في أواسط خمسينياته. سعدنا إلى الطابق الأخير من مبنى قديم في وارسو مكون من سبع طبقات حيث كان الرجل، مع باحثة وباحث أصغر سنا منه، بانتظارنا.

في قاعة اجتماعات فسيحة تتوسطها طاولة مستطيلة الشكل قدم كوخارتشيك استعراضا علميا على شرائح متلفزة لأبرز محطات تاريخ بولندا منذ اعتمادها أول دستور في القارة الأوروبية عام ١٧٩٢، في ترجمة لما يسميها البولنديون "ديمقراطية النبلاء"، وحتى ٤ من يونيو/حزيران ١٩٨٩، تاريخ توقيع اتفاق الطاولة المستديرة بين ممثلي حزب العمال الموحد الشيوعي وناشطي تضامن.

ذكر أنه بعد عام ١٩٨٩، فُدم شعار "الانتماء إلى أوروبا وحلف شمال الأطلسي" باعتباره محل إجماع كافة أحزاب بولندا ومجتمعها، خصوصا في بدايات الانتقال، عندما كان للمساعدة المقدمة من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي الدور الأساس لإنجاح عملية الانتقال.

قالت قراءة كوخارتشيك إن دعم البولنديين لفكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تراوحت بين تشاؤم قبيل الانضمام إليه، وتفاؤل بعد الانضمام عام ٢٠٠٤، إلى جانب دول أوروبية شرقية أخرى.

وفي قراءته للظواهر التي واكبت الانتقال أبرز كوخارتشيك بعضا منها كـ: "البطالة الواسعة والخوف من بطالة أكثر اتساعا"، و"انتشار الفساد"، و"انخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات الديمقراطية"، و"انخفاض مستوى المشاركة في العملية الانتخابية الخاصة بالاتحاد الأوروبي"، أي انتخاب ممثلي بولندا في البرلمان الأوروبي، و"ضعف النظام والولاءات الحزبية"، وأخيرا "انخفاض معدلات الانخراط في النقابات والمنظمات غير الحكومية".

انتقل كوخارتشيك للحديث عن الظاهرة الأبرز في حياة بولندا السياسية حاليا وهي "الشعبوية populism"، أي التيارات السياسية التي تحترف التملق للشارع وتجاربه لتحقيق جداول أعمال تُعبر عن مصالحها الخاصة. لم يشر طوال الجلسة إلى حزب أو شخصية بعينها، لكن فحوى كلامه يفيد بأن المقصود هو حزب القانون والعدالة بزعامة ياروسلاف كاتشينسكي وحلفائه من محافظي بولندا، الذين كانوا أثاروا، في المرحلة التي تسلموا فيها السلطة، خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧، قلق الاتحاد الأوروبي نفسه.

عرّف كوخارتشيك الشعبوية البولندية بثلاث علامات: "الشعبوية الاقتصادية"، و"الشعبوية المتعلقة بالهوية الوطنية"، و"شعبوية العداء للشيوعية وما بعدها". ربط الباحث الشعبوية الاقتصادية بالظواهر اللاحقة على أسلوب العلاج بالصدمة الذي اعتمده ليشيك بالسيروفيتش

وزير المالية في أول حكومة غير شيوعية في بولندا، لنقل الاقتصاد البولندي من سيطرة الدولة إلى اقتصاد السوق. وهنا يشير إلى أن إعادة هيكلة القطاع الصناعي أضرت أولاً بالعمال الذين دعموا حركة تضامن. ورافق ذلك ضعف الحوار بين الفئات المتضررة من هذه العملية وما أسماه : "خيانة النخبة الليبرالية"، ثم انعكاس ذلك كله على المزارعين والمناطق النائية.

أما الشعبية المتعلقة بالهوية فرأى كوخارتشيك أنها نجمت عن دمج الهويتين الدينية والإثنية. وفي ذلك تثبيت لمقولة منسوبة لرومان دوموفسكي منظر الديمقراطية الاجتماعية في بولندا في بداية القرن العشرين وملخصها: أن "الكاثوليك هم وحدهم البولنديون الحقيقيون"، وكنت وقعت على تلك المقولة في مقالة نشرت في ليموند ديبلوماتيك وتناولت محافظي بولندا الحاليين.

إن عاقلاً لا يستطيع، والحال هذه، منع تداعي فكرة أن قلق الجغرافيا هو الذي فرض التشديد على هوية بولندا الكاثوليكية -التي تضم توجساً حاداً ومحاولة وضع فواصل ورسم حدود مع روسيا الأرثوذكسية وألمانيا البروتستانتية- وهو تحد دائم ليس لهوية بولندا كأمة وقومية فقط بل خطر على وجودها في الجغرافيا السياسية أيضاً، كما حصل لها أكثر من مرة، وهي تتعرض للتقسيم أو القضم من الجيران، وهو ما ولد ما أسميناه قلق الجغرافيا وأزمة الوجود والهوية، فكان التركيز على كاثوليكية بولندا، بما في ذلك من استبطان مواجهة مفتوحة على الهوية ودرء الخطر المحتمل من ألمانيا وروسيا.

يحتاج إلى راسخين في العلم جواب ذلك السؤال حول ما إذا كانت هوية بولندا القومية هي التي اقتضت تسليحها بالكاثوليكية، أم إن الكاثوليكية بوصفها هوية دينية هي صانعة الهوية القومية الحديثة لبولندا؟ لحسن حظي، أني لست مدعياً الرسوخ في العلم لألقي على عاتقي مهمة جواب سؤال صعب ومركب، كي لا أقول مستحيل الإجابة.

أما العناصر الأخرى المتعلقة بشعبوية الهوية، كما يراها كوخارتشيك، فتتعلق برفض مبدأ دفن الموتى وفق مراسم غير دينية وهي واحدة من المسلمات في المجتمعات العلمانية في أوروبا، إضافة إلى رفض الشعبويين الإجهاض والحركات النسوية وحقوق المثليين ورفض تشريع القتل الرحيم بوصفه تهديداً قاتلاً لتقاليد الأمة والعائلة البولندية.

وقال الباحث البولندي، في هذا الصدد، إنه لم يكن بمقدور الشعبويين التحريض على منع الإجهاض قبل انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي، لأن ما عرف بـ"معايير كوبنهاغن"، التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في يونيو/حزيران ١٩٩٣ كشرط واجبة لضم الدول الشيوعية السابقة، والقائمة نصاً على دولة القانون والحفاظ على الحقوق والحريات المدنية واحترام حقوق الأقليات كانت سيفاً مصلتاً على هذا النمط من الشعبويين.

ومضى الباحث كوخارتشيك إلى القول أيضاً إن الشعبويين كانوا يستخدمون في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠٠٥ فكرة الخوف من أوروبا لحشد ناخبهم قائلين: إن "الألمان سيحتلوننا، ويشتروننا". وأنهم دعوا لانتخابات مبكرة عام ٢٠٠٧ لاعتقادهم أنهم سيكسبون. وقال أيضاً إن ألمانيا كانت مصدراً لمخاوف البولنديين قبل عشرين عاماً، إلا أنها الآن باتت الحليفة الأولى لبولندا، وحلت محل الولايات المتحدة الأميركية بالنسبة لها.

وفي تعريفه لمعنى "شعبوية العداة للشيوعية وما بعدها"، رأى كوخارتشيك أن أتباع هذا المبدأ

يرون أن تسوية الطاولة المستديرة التي نقلت بولندا إلى زمن جديد كانت "أساس الشرور"، وأنهم يعتمدون في ذلك على حقيقة أن الذي استفاد من خصخصة ممتلكات الدولة، كانت الفئة الحاكمة في الحقبة الشيوعية والمعروفة بالنومينكلاطورا (الطبقة الجديدة والتي غالبا ما تحمل مدلولاً سلبياً)، وأن الطريقة التي اعتمدت في الخصخصة أرست أساس الفساد وانعدام المساواة في بولندا بعد عام ١٩٨٩. قال كوخارتشيك إن الحل بنظر شعبي ما بعد الشيوعية هو في ضرورة اعتماد قانون التطهير واستئصال الشيوعية ونتائج الطريقة التي تمت بها الخصخصة، التي استفادت منها القيادات الشيوعية السابقة. هذا ما حدث أيضاً في بقية بلدان شرق أوروبا.

وحول تفسيره لأسباب هزيمة الشعبويين في انتخابات عام ٢٠٠٧ يقول كوخارتشيك: إن ذلك يتعلق بتبدل نظرة المجتمع البولندي، حيث زاد تفاؤله وقل خوفه من المستقبل. لقد تزايد نمو الاقتصاد وانخفضت نسب البطالة وتمت تعبئة وتشغيل الفئات الشابة والمتعلمة في المناطق الحضرية، ونتيجة لذلك كله حصدت بولندا، حسب كوخارتشيك، نتائج إيجابية، بينها تجنب أضرار الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٩، واستطاع التحالف الحاكم، أي المنتدى المدني وحلفاءه، الفوز بالانتخابية النيابية وانتخابات البرلمان الأوروبي، رغم استمرار "الأداء القوي لشعبي حزب القانون والعدالة" حسب قول كوخارتشيك.

بعد لقائنا في المعهد البولندي للشؤون العامة رتب مضيفو فريق الجزيرة لقاء في مقر وزارة الخارجية البولندية مع كريشتوف ستانوفسكي (Kristof Stanowski) نائب الوزير لشؤون التعاون الدولي. قدم الرجل لنا بوصفه مهندس عملية التحول في قطاع التعليم، عندما خدم كنائب لوزير التعليم في عدة حكومات، وخبير في قضايا المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، حيث كانت لستانوفسكي خبرة في المجال الأخير، نتيجة تعامله مع المنظمات غير الحكومية في روسيا البيضاء وأوكرانيا وأذربيجان، مضمون ما قاله تمحور حول تجربته السابقة في القطاع المدني، على منصبه الحالي في الخارجية البولندية.

فاتحة كلام ستانوفسكي أخذت بعين الاعتبار أن مستمعيه أتوا من عالم عربي فاجأ العوالم الأخرى بثوراته، فقال مازحاً: كنا قبل ثلاثين عاماً أبطال العالم في الإضرابات والاحتجاجات، أما الآن فالبطولة والشهرة هي لميدان التحرير بمصر.

وفي عودة إلى الحقبة التي وقعت فيها السلطة ثمرة ناضجة في أيدي ناشطي تضامن مطلع تسعينيات القرن العشرين، قال ستانوفسكي الملتحي وصاحب الجسم الضخم: لم نكن وقتها مهيين لتتولى مسؤولية حل مشاكلنا على مستوى العائلة ثم القرية أو المدينة فالمقاطعة، وانتهاءً بحل مشاكل بولندا الدولة والمجتمع.

Tadeusz Mazowiecki عاد ستانوفسكي، بالذاكرة إلى حكومة تاديوش مازوفيتسكي المشكلة عام ١٩٨٩، كأول حكومة في الفترة اللاحقة على الحقبة الشيوعية، فقال إن تلك الحكومة عرضت على البرلمان حزمة من الإصلاحات في قطاع التعليم بعد تسعين يوماً فقط من تشكيلها.

وشرح مضامين الإصلاحات في قطاع التعليم على النحو التالي: بدأنا بإعطاء السلطة في مجال إعداد البرامج للمستويات الدنيا في الإدارة المحلية، وقد فوجئ المسؤولون عنها بذلك التفويض.

وتم تخصيص ٨٠% من موازنات المحليات لقطاع التعليم، وهو ما انعكس ارتفاعاً ملحوظاً لمستوى التعليم في المرحلتين الابتدائية والتكميلية. أدى ذلك في الوقت الراهن إلى أن أعلى مستوى علمي للتلاميذ موجود في المناطق الأفقر في بولندا وهذا ما تثبتنا منه بعد أن طبقنا نظام امتحانات فرعية خارج المنهج. وحالياً توجد في بولندا برامج تعاون على الإنترنت بين المحليات مع دول أخرى، اشتركت فيها ١٠% من المدارس البولندية، وأظهرت نتيجة هذه البرامج أن اللغة البولندية هي اللغة الثالثة الأكثر استخداماً.

وعن حضور المنظمات غير الحكومية في الحياة العامة ببولندا، قال ستانوفسكي إنها تضم سبعين ألف جمعية مختلفة الاهتمامات و ١٢ ألف منظمة كشفية. لكن الأهم كان كشفه عن ظاهرة غير متوقعة في دولة ما زالت تحت الخطى للحاق بالدول الموسرة، حيث ذكر ستانوفسكي أن البرلمان البولندي سن تشريعاً أيده ٧٩% من أفراد الشعب، يلزم العاملين منه بدفع ١% من مدخولهم كضريبة تذهب للمنظمات غير الحكومية في بولندا والخارج. وقال إن نسبة الضرائب التي جُبيت من البولنديين لصالح المنظمات غير الحكومية العام الماضي بلغت تسعين مليون يورو.

أعطانا ستانوفسكي قبل أن ننصرف نسخة من دراسة له مترجمة إلى الإنجليزية وعنوانها: "كيف نكسب الديمقراطية ونحافظ عليها؟"، ولم تتح لي فرصة قراءتها بتمعن، إلا بعد عودتي من وارسو إلى الدوحة، حيث اكتشفت أن الدراسة ليست مهمة فحسب، بل تصلح أيضاً لأن تكون دليل عمل لثوار مصر وتونس الذين أسقطوا رؤوس أنظمتهم ويطمحون لإسقاط الأنظمة ذاتها وتحويلها إلى أنظمة ديمقراطية، ووسيلة إرشاد للشبان العرب الآخرين الذين يطمحون لإسقاط الأنظمة السلطوية في بلدانهم.

لفائدة القارئ أسمح لنفسي باقتطاف ثلاث فقرات منها تعطي فكرة عن فحواها. في الفقرة التمهيديّة يقول ستانوفسكي نصاً: "يعتقد الناس أن من شأن الديمقراطية تسريع التنمية الاقتصادية، وإنهاء الفساد وضمان حقوق الإنسان الرئيسة، والعدل، وتحسين فرص الوصول إلى التعليم العام، والرعاية الصحية. مع ذلك فإن عملية التحول الديمقراطي في وسط وشرق أوروبا في الثمانينيات والتسعينيات، بدءاً بتضامن بولندا والثورات الملونة، من برتغالية وما شابه، في السنوات العشر الأخيرة، أظهرت أن الحشد الانتخابي وحتى الانتصار بالانتخابات لا يفقد بصورة أوتوماتيكية إلى مجتمع مدني قوي، حكم القانون، واقتصاد السوق الحرة. القضية تتعلق أساساً بالمتطلبات المسبقة للتحول الديمقراطي. والأداة هنا ليست المجتمع الدولي لوحده، بل المواطنين أنفسهم، الذين غامروا بالوقوف في وجه الأنظمة السلطوية، وبعد النجاح، من المفترض أنهم سيتحملون كلفة العملية الانتقالية".

وفي عنوان فرعي ضمن الدراسة عن إنتاج "قادة التغيير"، يقول ستانوفسكي: "تعلمنا من تجربتنا في بولندا، أن قادة المستقبل لا يأتون من مدارس النخبة. فأفضل مهارات العمل الأهلي في ظرف غير متحرر والكفاح ضد نظام تسلطي، تم اكتسابهما في الهيئات المدنية كمنظمات الشبيبية، وحلقات التعليم الذاتي، الكشافة، والجامعات الوطنية، والتعاونيات، وفرق التطوع لأعمال الإطفاء، ونوادي المثقفين الكاثوليك. كان العمل في مثل هذه المنظمات وفي ظروف الكبت، هو وسيلة التأهيل للعمل الأهلي الذي أطلق أساساً لترسيخ القيم، والذي لم يكن هدفه في

الأمد القصير تحقيق الربح أو المنفعة الشخصية. وساهمت تلك التجارب في تعلم الإدارة، والتخطيط، والعمل التنظيمي الفعال، وأخيراً ما هو أهم: القدرة على مواجهة الأزمات، ودعم الضحايا في المناطق المجاورة".

وفي فقرة ثالثة من الدراسة بعنوان: "زمن التغيير- اليوم اللاحق على النصر"، يتناول ستانوفسكي مسؤوليات المعارضة التي أصبحت في السلطة قائلاً: إن "أول القرارات للطاغم الجديد يجب أن تعطي مؤشراً للمواطنين حول التغيير المرتقب في بلدهم: إطلاق السجناء السياسيين، وإنهاء التمويل وكل الأشكال الأخرى للهيمنة على الإعلام، وضمان الأمن للفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً. في بولندا مثلاً كان أحد القرارات الرمزية المتخيلة هو السماح للمواطنين بالاحتفاظ بجوازات سفرهم في بيوتهم، باعتبار أنها كانت في السابق تحفظ لدى الشرطة. أول القرارات يجب ألا تكون رمزية بل تتضمن دعماً للفئات التي قدمت الدعم للمعارضة الديمقراطية والتي غامرت بالكثير ودفعت في بعض الأحيان كلفة باهظة لعملية التغيير. تتمثل الخطوة الثانية بضمان عملية تحول منهجي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وتطوير المجتمع الأهلي".

في فترة لاحقة على لقائنا مع ستانوفسكي، نُظمت لقاءات مع شخصيات أخرى بينها نائب وزير الداخلية آدم راباتسكي، والبروفيسور أنجيه تشابلينسكي Andrzej Rzeplinski، رئيس المحكمة الدستورية العليا حضره من تبقى من فريق الجزيرة باعتبار أن بعض الزملاء كانوا غادروا تباعاً ومبكراً بعد أن أنجزوا العمل الخاص بهم. كان اللقاء بالبروفيسور تشابلينسكي، المعروف بأنه كان ناشطاً في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، مفيداً جداً لنا لاعتبارين:

أولهما: أنه أطلعنا على محدودية التعديلات الدستورية التي حصلت في بولندا في السنين العشر الأولى اللاحقة على انتهاء الحقبة الشيوعية، لأن طبيعة التغيير في البلاد حينذاك اتخذت طابع تسوية متفق عليها بين حزب العمال الموحد وناشطي تضامن، والذي عرف بـ(اتفاق الطاولة المستديرة)، قبل أن يأخذ التعبير زخمه الأكبر بعد الانهيار المتتابع لأنظمة الحكم الشمولي في دول شرق أوروبا. وثانيهما: أن مصر كانت تعيش، بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك، أزمة مشابهة لما شهدته بولندا في بدايات التغيير حول ماهية الحل الأصلح؛ هل هو تعديل الدستور القائم أم إعداد دستور جديد؟

قال تشابلينسكي إن الانتخابات الأولى التي شهدتها بولندا عام ١٩٨٩ لم تكن ديمقراطية، لأن المقاعد وزعت بين الشيوعيين والمعارضة حسب اتفاق الطاولة المستديرة. لكن الأهم هو إجازة قانون الجمعيات. أن التغيير الوحيد الذي حصل في نص الدستور عام ١٩٨٩ كان في استبدال تعريف بولندا، فبدلاً من النص القائل إنها "دولة العمال والفلاحين"، وضعت جملة تقول إن بولندا "دولة قانون يحكمها الدستور"، وهذا ليس قليلاً على أية حال، وإن كان ليس كافياً.

قال تشابلينسكي أيضاً إن الفترة بين ١٩٨٩ (عام التغيير)، و١٩٩٧ (عام إقرار الدستور البولندي بصيغته الحالية) شهدت تحديد الحقوق والحريات الأساسية. مع العلم أن الحياة السياسية في بولندا وقتها كانت شديدة الاضطراب بسبب التنافس المرير بين ناشطي التضامن الذين انقسموا فيما بينهم، والشيوعيين السابقين الذين استفادوا من الانقسام واستعادوا السلطة عام ١٩٩٥ باسم ائتلاف اليسار الديمقراطي. وذكر بأن حقوقي بولندا كانوا خلال هذه الفترة على

اتصال بنظرائهم الأوروبيين للاستفادة من خبرتهم الدستورية.

وحول الفقرات التي تعالج حقوق الإنسان في الدستور البولندي قال إنه ليس سعيدا بها. وذكر أن بولندا خسرت كثيراً من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، بعدما رفع مواطنون بولنديون أمامها شكاوى ضد سلطة بلادهم. أما عن مصير القضايا التي نظرت فيها المحكمة التي يترأسها هو، فقال إن نصفها تقريبا قُبل، ونصفها الآخر رُفض.

تطرق تشابلينسكي إلى ملف السجون السرية، الذي تورطت فيه بلاده خلال مشاركتها في حرب إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش على ما يسمى الإرهاب في العقد الماضي، فقال إنه كناشط حقوقي كان أول من دعا إلى الضغط على الحكومة البولندية، لفتح ملف السجون السرية، وتحديد من اتخذ القرار باستضافة سجناء أتى بهم الأميركيون من أفغانستان ودول أخرى إلى سجون مقامة على أرض بولندا. وقال إنه كان دائماً يواجه بعبارة: أن الموضوع بالغ السرية.

الأفضل

انتقل رئيس المحكمة الدستورية البولندي إلى الحديث عن الدول العربية، التي حدثت فيها ثورات وعن دساتيرها، فقال إنه يفضل إجراء تعديلات على دستور قائم بدلا من الإتيان بدستور جديد. وأعرب عن تفضيله للدساتير ذات النصوص المختصرة. وعن طبيعة الأوضاع القائمة بعد نجاح ثورتي تونس ومصر قال إنها أفضل حالا من بولندا عند حصول التغيير فيها عام ١٩٨٩. فلداهم في تونس ومصر اقتصاد غير منهار، ويقوم على المبادرة الخاصة، وهو يلح إلى بولندا وصعوبات انتقالها من نظام اشتراكي مركزي إلى اقتصاد السوق الحرة.

ختم البروفيسور تشابلينسكي لقاءه معنا بالحديث عن المواصفات المطلوبة لتحقيق نزاهة وفعالية الجهاز القضائي. وقال: هنالك ضرورة لوجود قضاة جيدين ومتمتعين بالصلاحيات ولديهم استقلالية في عملهم. فأن يكون لديك قانون غبي وقضاة أذكاء، أفضل من وجود قانون ذكي وقضاة أغبياء. سألت نفسي بصوت مكتوم تماماً: متى نكون أمام قانون ذكي وقضاة أذكاء؟ داريت فضيحتي ولم أملك الجرأة لسؤال البروفيسور -الذي عرفت لاحقا أنه يجيد سبع لغات- عن رأيه في بلدان يتساوى فيها القانون والقضاة غباء. لم يكن الأمر بحاجة إلى نكاه كبير لأدرك المعنى البعيد لكلام البروفيسور وفحواه أن العبرة ليست بالنصوص فقط، بل بالبشر الذين يعطون النصوص المعنى والحياة والصدقية، أي اجتماع القانون الذكي والقضاة الأذكاء، عندها لا نصل بر الأمان قضائياً فحسب، بل أيضا إلى دولة المؤسسات والقانون والاستقرار الإيجابي والمبدع.

- فصل من كتاب **لمحمد العلي سيصدر قريبا في بيروت بعنوان "تجربة بولندا.. مشاهدات وانطباعات صحفي زائر لبولندا في زمن الربيع العربي"**.